المجلس السابع

شَرْحُ ابنِ عَقيل

لِبَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمن بن عَقِيلٍ

(ت٧٦٩ هـ)

على ألفية

جَمَال الدِّين مُحَمَّدِ بْن مَالِك (ت٦٧٢هـ)

ومعه

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

عَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

الإعراب أصل في الأسماءِ فرع في الأفعال [١]

وفعلُ أمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا وأَعْرَبُوا مُضارِعًا إنْ عَرِيَا [٢]

مِنْ نونِ توكيدٍ مُبَاشِرٍ ومِنْ نونِ إناثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ [٣]

لَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ المعرَبِ والمَبْنِيِّ مِن الأسماءِ شَرَعَ في بيانِ المعرَبِ والمبنيِّ من الأفعالِ:

١- **تعليق**: كثير من العناوين الرئيسية من وضع صاحب التعليقات

٢- (وفِعلُ) مبتدأٌ، وفعلُ مضافٌ و(أمرٍ) مضافٌ إليه، (ومُضِيٍّ) يُقْرَأُ بالجرِّ على أنه معطوفٌ على أمرٍ، ويُقْرَأُ بالرفعِ على أنه معطوفٌ على (فعلُ)، (بُنِيَا) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ التي فيه للتثنيةِ، وهي نائبُ فاعلٍ، وذلك إذا عُطِفَتْ (مُضِيٍّ) على (فِعْلُ) فإنْ عَطَفْتَه على (أَمْرٍ) فالألفُ للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ على فعلُ، (أَعْرَبُوا) فعلٌ وفاعلٌ، (مُضَارِعاً) مفعولٌ به، (إِنْ) حرفُ شرطٍ، (عَرِيَا) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جزمِ فعلِ الشرطِ، وألفُه للإطلاقِ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يَدُلُّ عليه السابقُ من الكلامِ؛ أي: إنْ عَرِيَ الفعلُ المضارِعُ من النونِ أُعْرِبَ، وعَرِيَ من باب (رَضِيَ) بمعنى خَلاَ، ويأتي من بابِ (قَعَدَ) بمعنًى آخَرَ، تقولُ: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عُرُوًّا – مثلُ: سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا – إذا نَزَلَ به، ومِنه قولُ أبي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ: (وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر)

٣- (مِن نونِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بعَرِيَ، و(نونِ) مضافٌ و(توكيدٍ) مضافٌ إليه، (مُبَاشِرٍ) صفةٌ لنونِ، (ومِن نونِ) جارٌّ ومجرورٌ معطوفٌ بالواوِ على الجارِّ والمجرورِ السابقِ، ونونِ مضافٌ و(إناثٍ) مضافٌ إليه (كَيَرُعْنَ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ، **وتقديرُه**: (وذلك كائنٌ كيَرُعْنَ)، (مَن) اسمٌ موصولٌ مفعولٌ به لِيَرُعْنَ، باعتبارِه فعلاً قبلَ أنْ يُقْصَدَ لفظُه معَ سائرِ التركيبِ، مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ نصبٍ، فأمَّا بعدَ أنْ قُصِدَ لفظُ الجملةِ فكلُّ كَلِمَةٍ منها كحرفٍ من حروفِ زيدٍ مَثلاً، (فُتِنْ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى مَن، والجملةُ لا مَحَلَّ لَها من الإعرابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

ومذهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ فرعٌ في الأفعالِ ١، **فالأصلُ في الفعلِ البناءُ عندَهم**

١- **لَمَّا كانَ الأصلُ عندَ البَصْرِيِّينَ في الأسماءِ الإعرابَ**، فإنَّ ما كانَ منها مُعْرَباً لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِه؛ لأنَّ ما جاءَ على أصلِه لا يُسْأَلُ عن عِلَّتِه، وما جاءَ مِنها مَبْنِيًّا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بِنائِه، وقد تَقَدَّمَ للناظمِ والشارِحِ بيانُ عِلَّةِ بِناءِ الاسمِ، وأنها مُشَابَهَتُه للحرفِ

ولَمَّا كانَ الأصلُ في الأفعالِ عندَهم أيضاً البناءَ، فإنَّ ما جاءَ منها مبنيًّا لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وإنما يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِ ما أُعْرِبَ منه وهو المضارِعُ

وعِلَّةُ إعرابِ الفعلِ المضارِعِ عندَ البَصريِّينَ أنه أَشْبَهَ الاسمَ في أنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما يَتَوَارَدُ عليه معانٍ تركيبيَّةٌ لا يَتَّضِحُ التمييزُ بينَها إلا بالإعرابِ.

فأمَّا المعانِي التي تَتَوَارَدُ على الاسمِ: فمِثلُ: الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ في نحوِ قولِكَ: (ما أَحْسَنَ زيد)، فإنك لو رَفَعْتَ زيداً لكانَ فاعلاً، وصارَ المرادُ نَفْيَ إحسانه، ولو نَصَبْتَه لكانَ مفعولاً به، وصارَ المرادُ التعجُّبَ مِن حُسْنِهِ، ولو جَرَرْتَه لكانَ مُضَافاً إليه، وصارَ المرادُ الاستفهامَ عن أحسنِ أجزائِه.

(**تعليق**: أي: كما أن حركة آخر الاسم تميز المعاني المختلفة فيه، فكذلك حركة آخر المضارع تميز المعاني المختلفة فيه، معنى توارد المعاني، التوارد معناه: اجتماع أكثر من معنى على لفظ واحد، ولا يمكن معرفة المقصود إلا بتغير الإعراب)

وأما المعانِي التي تَتَوَارَدُ على الفعلِ: فمثلُ: النهيِ عن الفعليْنِ جميعاً أو عن الأوَّلِ مِنهما وحدَه، أو عن فِعْلِهِما متصاحبيْنِ في نحوِ قولِكَ: (لا تُعْنَ بالجفاءِ وتَمْدَحْ عَمْراً)، فَإِنَّكَ لو جَزَمْتَ (تَمْدَحْ) لكنتَ منهيًّا عنه استقلالاً، وصارَ المرادُ أنه لا يَجُوزُ لكَ أنْ تُعْنَى بالجفاءِ ولا أنْ تَمْدَحَ عمراً، ولو رَفَعْتَ (تَمْدَحُ) لكانَ مُسْتَأْنَفاً غيرَ داخلٍ في حكمِ النهيِ، وصارَ المرادُ أَنَّكَ منهيٌّ عن الجفاءِ، مأذونٌ لكَ في مدحِ عمرٍو، ولو نَصَبْتَه لكانَ معمولاً لأنِ المصدريَّةِ المقدَّرَةِ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وصارَ المرادُ أَنَّكَ منهيٌّ عن الجمعِ بينَ الجفاءِ ومدحِ عمرٍو، وأنكَ لو فَعَلْتَ أَيَّهُما مُنْفَرِداً جازَ.

=

= ــــــــــــــــــــــــــــ

(تعليق: إن المضارع لو كان مبنيًّا دائمًا لما أمكن التفريق بين هذه المعاني، فلما كانت الحركات المختلفة في آخره: تميز النهي من الاستئناف، وتميز النهي عن الجمع من النهي عن كل فعل على حدة، احتيج إلى الإعراب).

(تعليق: **لأبي حيان الأندلسي كلام في الرد على من علَّل إعراب المضارع بأنه يحتاج إلى الإعراب لتمييز المعاني كما يحتاج الاسم إليه**، ومعنى كلامه: "فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني" أي: في الأسماء لو أزيل الإعراب لاختلطت المعاني النحوية بعضها ببعض، فلو قلت: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) / (ضَرَبَ زيدًا عمرٌو) فالإعراب هو الذي بيَّن الفاعل من المفعول، ولو حُذفت الحركات فقيل: (ضرب زيد عمر) لاحْتَمَلَ كل واحد منهما أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، لذلك كانت الأسماء محتاجة إلى الإعراب

ثم قال: "وحُمِل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس" أي: أن بعض الأسماء قد لا يقع فيها لبس لو فقدت الإعراب، ومع ذلك أُعربت؛ لأن العرب جعلت باب الأسماء كله على نسق واحد، ففي قولك: (شرب زيد الماء) حتى لو سكنت أواخر الكلمات فالغالب أن المعنى واضح: (الشارب هو زيد، والمشروب هو الماء) لأن الماء لا يشرب الناس، ومع ذلك بقي الإعراب موجودًا.

فهذا يدل على أن العرب لم تجعل الإعراب فقط لدفع اللبس في كل جملة على حدة، بل جعلته نظامًا عامًا للأسماء.

ثم ضرب مثالًا فقال: "كما حُمِل أعد وتعد ونعد على يعد" المقصود: أن العرب سوَّت بين صيغ المضارع المختلفة، فنقول: (أعدُ تعدُ نعدُ يعدُ) مع أن الحاجة إلى العلامة قد تظهر في بعضها أكثر من بعض، فجعلوا الجميع على قانون واحد، أي أن الحكم قد يعم الباب كله، وإن كانت الحاجة إليه ظاهرة في بعض أفراده أكثر من غيرها، ثم قال:"ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها" وهذا هو موضع الاستدلال، أبو حيان يعترض على من قال: إن المضارع أُعرب لأن المعاني المختلفة لا تتميز إلا بالإعراب، فيقول: لو فرضنا أن المضارع لا إعراب فيه، فإن معانيه غالبًا لا تلتبس كما تلتبس معاني الأسماء، ففي قولك: (لن يكتبَ / لم يكتبْ / يكتبُ) المعنى

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

يتبين من: (لن / لم) أدوات الكلام وسياقه، أكثر مما يتبين من الحركة نفسها، فليست حاجة الفعل إلى الإعراب كحاجة الاسم إليه «التذييل والتكميل» (١/١٢٢).

وذكر العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) أن حجّتهم: أن الإعراب أُتِيَ به لمعنى لا يَصح إلا في الاسم، فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم، والدليل على ذلك: أن الأصل عدمُ الإعراب؛ لأنّ الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدّلالة، وإنما يؤتى بها لِتَدلّ على معنى عارض، يكون تارةً ويفقد تارةً، والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعراب: كون الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافًا إليه؛ لأنه يفرِّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصحُّ في الأسماء، ولا تَصحُ في الأفعال، فعلم أنّها ليست أصلا؛ بل: هي فرع محمول على الأسماء في ذلك»

واحتج ابن خروف – لما ذهب إليه البصريون: بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة والقلة دليل الفرعية، وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول. (وانظر: شرح الجزولية) (ص٦٥ – ٦٦)

وقال ابن عصفور في «شرح الجمل» (٢/٣٣٠): (فزعم أهل البصرة: أنّ الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنَّه قد افتقر إليه فيها؛ بدليل أنَّك إذا قلت: (ضرب زيد عمرا)، فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: ما أحسن زيد، لولا الإعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت؟ والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء: حمل سائرها عليها، وأما الفعل: فلم يفتقر إليه»

واحتج أيضًا لهم فيما نقله عنه أبو حيان في (التذييل) (١/١٢٢)، فقال: «الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنيا، والأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها ،المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل لوجب أن يدخل جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبها لمبني دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنيا على الإعراب من أصله من الإعراب».

وذهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعالِ[١]

١- (تعليق: **[حجة الكوفيين]: الإعراب أصل في الأسماء والأفعال:**

قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (٢/٣٣٠) على أنّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنه قد افتقر إليه في الأفعال ألا ترى أنَّك إذا قلت: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وحذفتَ الإِعراب - لم تدرِ هل نهيت عنهما على كل حال، أو عن الجمع بينهما، أو أحدهما وأبحت الآخر؟

وكذلك أيضًا قالوا: إذا قلت: (لِتَضرب زيدا)، وتسقط الإعراب، لم تدر هل لام كي أم لام الأمر؟ وكذلك إذا قلت: (لا تضرب زيدا)، وتسقط الإعراب، لم تدر هل (لا) للنهي أو للنفي؟ قال ابن عصفور: «وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حُجَّة فيه»

وقد بين ذلك العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) بقوله: «والجواب: أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ؛ بل المعنى يُدرك بالقرائن المُختصة به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة، ألا ترى أن قوله (أُريد أن أزورك فيمنعني البواب) لو سَكَّنْتَ العين لفهم المعنى، وإنَّما يُشكلُ إِذا نَصَبْتَها، وإِنَّما جاءَ الإشكال من جهة العطف، لا بالنظر إلى نفسِ الفعل، إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد في الضَمّ والفتح والكسر والسكون؛ فإنّه في كلِّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: (لم يضرب، ولن يضرب) فإنَّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحتَ أو سكنتَ، وكذلك (لا يسعني شيء ويعجز عنك)، إذا فتحت أردت الجواب، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملت: لَفَهُمْتَ المعنى، وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، **والحاصِلُ من ذَلِكَ كلّه:** أنه أمرٌ عَرَضَ بالعَطف، وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بد من تخليص بعضها من بعض، فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العطف، ولا يفرّق بين معنى الفعل ومعنى له آخر. والله أعلم بالصواب»

والناظم في شرح التسهيل (١/٣٥ - ٣٦) وافق البصريين في أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل؛ فلم يجعل فرعيته من جهة المشابهة للاسم، وأنه جنح إلى تعليل الكوفيين، ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من أصالة الإعراب في الفعل

=

والأوَّلُ هو الصحيحُ[١]

ونَقَلَ ضِيَاءُ الدِّينِ بنُ العِلْجِ في (البسيطِ) أنَّ بعضَ النحويِّينَ ذهَبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعالِ فرعٌ في الأسماءِ[٢]

والمبنيُّ من الأفعالِ ضَربانِ:

أحدُهما: ما اتُّفِقَ على بنائِه، وهو الماضِي، وهو مبنيٌّ على الفتحِ [٣] نحوُ: (ضَرَبَ وانْطَلَقَ)

= ووافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل؛ قال ناظر الجيش في «التمهيد» (١/٢٢٣): فكان اختياره مركبًا من المذهبين ولا يبعد ما اختاره من الصواب

وبعد أن ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل (١/١٢٦) أدلة الفريقين قال: «والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما:

فمنها: ما يدخل عليهما قبل التركيب كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل.

ومنها: ما يدخل عليهما بعد التركيب كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل».

ثم قال: «**والمسألة قليلة الجدوى**؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم: فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم».

١- (**تعليق**: وهو مذهب البصريين

٢- (**تعليق**: لعله هو الذي ذكره أبو حيان في التذييل (١/١٢٢) بقوله: حكي عن بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرع» **ورده الصبان** (١/٦٠) بقوله: وهو باطل، لما علمتَ من أن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني».

٣- بُنِيَ الفعلُ الماضي لأنَّ البناءَ هو الأصلُ، وإنما كانَ بناؤُه على حركةٍ، معَ أنَّ الأصلَ في البناءِ السكونُ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الفعلَ المضارِعَ المعرَبَ في وقوعِه خبراً وصِفَةً وصِلَةً وحَالاً، والأصلُ في الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركاتِ، وإنما كانَتِ الحركةُ في الفعلِ الماضي =

= ــــــــــــــــــــــــــــ

خُصُوصَ الفتحةِ؛ لأنَّها أخفُّ الحركاتِ، فقَصَدُوا أنْ تَتَعَادَلَ خِفَّتُها معَ ثِقَلِ الفعلِ بسببِ كونِ معناه مركَّباً؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثَقيلانِ في شيءٍ واحدٍ، وتركيبُ معناه هو دَلالتُه على الحدثِ والزمانِ.

(**تعليق**: إذا كان البناء هو الأصل، فالأصل في البناء أيضًا أن يكون على السكون، ولهذا نجد كثيرًا من المبنيات ساكنة، مثل: (كمْ، هلْ، لمْ، اكتبْ) فكان مقتضى الأصل أن يقال: (كتبْ) كما يقال: (اكتبْ) لكن العرب قالت: (كتبَ) بالفتح، فلماذا عُدِل عن السكون إلى الحركة؟ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، أي أن الماضي يشبه المضارع في أمور كثيرة، من أهمها أنه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع.

- وقوعه خبرًا، مثل: (زيدٌ قامَ أبوه) فـــ(قام) خبر، وكذلك المضارع: (زيدٌ يقومُ أبوه)
- وقوعه صفة، مثل: (رأيتُ رجلًا قامَ أبوه) وكذلك المضارع: (رأيتُ رجلًا يقومُ أبوه).
- وقوعه صلة: مثل: (جاء الذي قامَ) وكذلك المضارع: (جاء الذي يقومُ)
- وقوعه حالًا، مثل: (جاء زيدٌ ضحكَ) على تأويل: ضاحكًا، وكذلك المضارع: (جاء زيدٌ يضحكُ).

فلما شابه الماضي المضارع في هذه المواضع أعطي شيئًا يشبه الإعراب، والإعراب أصله الحركات، لذلك بُني الماضي على حركة لا على سكون.

واختيرت الفتحة: لأنها أخف الحركات، وهذا مذهب مشهور عند النحاة، فالحركات من حيث الخفة والثقل: الفتحة أخف، الكسرة متوسطة، الضمة أثقل، واحتيج إلى أخف الحركات قصدا أن تتعادل مع ثقل الفعل.

المقصود بثقل الفعل: الاسم يدل غالبًا على معنى واحد، مثل: (رجل، شجر، جبل) أما الفعل فيدل على شيئين معًا: (الحدث، الزمن) فكلمة: (كتبَ) تدل على: الكتابة (الحدث) وقوعها في الزمن الماضي (الزمان) ولهذا قالوا: الفعل مركب المعنى.

قولهم "لا يجتمع ثقيلان": يقصدون: لو أعطينا الفعل معنى مركبًا ثقيلاً، ثم أعطيناه أيضًا حركة ثقيلة كالضمة، لاجتمع عليه ثقلان: ثقل المعنى، ثقل اللفظ، فخففوا اللفظ =

= ــــــــــــــــــــــــــــ

باختيار أخف الحركات وهي الفتحة، فصار: (كَتَبَ) أخف من: (كَتَبُ) وأخف من: (كَتَبِ)

وهناك وجوه أخر لبنائه على الفتح ذكرها جمع من أهل العلم، منهم: السيرافي والعكبري وابن عصفور وابن الأنباري وغيرهم:

منها: أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبني على الكسر، وإذا بطل أن يُبنى على الكسر؛ بطل أن يُبنى على الضم – أيضا – لثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّ الضَّمَّ أثقل، وإذا بَطَل أن يُبنى على الثقيل، فَلِئَلا يُبنى على الأثقل أولى.

الوجه الثاني : أنّ الضَمَ أخو الكسر؛ لأنَّ الواو أخت الياء

الوجه الثالث: إنَّما لم يُبْنَ على الضم؛ لأنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قام)، وفي كانوا: (كان) فلو بُني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعدل عن الضم مخافة الإلباس والكسر، فلم يبق إلا الفتح، فبني عليه.

ومنها: أن الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بـــ (الألف)، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه

ومنها: أن الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُلَ) من ضمة إلى كسرة؛ وهذا قليل مستثقل.

(شرح الجمل (٣٠) واللباب (٢/١٥)، والمقتضب (٢/١) و«شرح علة بناء الكتاب (١/١٤٥ - ١٤٦)، والأصول) (٢/١٤٥، و أسرار العربية» (ص٢٢٧)، وشرح المفصل» لابن يعيش (٧/١١)

ما لم يَتَّصِلْ به واوُ جَمْعٍ فيُضَمَّ[١]
أو ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ فيُسَكَّنَ[٢]

١- (**تعليق**: أوجبها مناسبة الواو؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضمومًا، فـــ(الباء) في (ضربوا) هي آخر الفعل، وحقها: أن تُبني على الفتح، ولكن ضمت لمناسبة الواو.

واعترض: بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء، قال يس على «المجيب» (١/٦٢): قال شيخنا ولا منافاة؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في (أمس) للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين. فتأمل»

وأما فتح نحو: (غَزوا، وقضوا، ودعوا، واشتروا)، ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف؛ إذ أصله : (غَزووا وقضيوا ودعووا واشتريوا)، قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه (الفواكه الجنية) (١/٣٦٨) المطالب، و(الخضري) (١/٣١).

٢- (**تعليق**: أوجبه كراهة توالي أربع متحركات، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل - فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدَّةِ اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (التصريح على التوضيح (١/٥٥) ، كشف النقاب (١/٢٠١)، «شرح الذهب للجوهري (١/٢٣٠).

واعترض بـــ (شجرة)، فيه توالي أربع متحركات و لم يكرهوه، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل - كما قيل - للزم التحكم؛ إذ كل منهما لا غنى عنه، ولوجب في نحو (قلنسوة) قلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم: أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو (أكرمْنا) بسكون الميم، وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على (نا)؛ لأن كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون؛ لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه.

=

والثاني: ما اخْتُلِفَ في بِنائِهِ، والراجِحُ أنه مبنيٌّ، وهو فعلُ الأمرِ[١]**، نحوُ: (اضْرِبْ)**

=

وأما نحو (ضربا) مما اتصل به ألف الاثنين: ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف - لسبق البناء عليها، بخلاف نحو: (غلامي) في الجر؛ فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب؛ لسبق الإضافة على دخول العامل. فتدبر. «الخضري» (١/٣١).

١- الفعل المضارع أصل لفعل الأمر:

صيغة الأمر من لفظ المضارع يُنْزَع منه حرف المضارعة، فإن كان ما بعد حرف الفعل المضارع المضارعة متحركا، أبقيته على حركته، نحو قولك في: (تُدَحْرِجُ): (دحرِج)، وفي نحو: (اضْرِب)، وهو مبني عندَ البَصْرِيِّينَ (تُسَرْهِفُ): (سَرْهِف)، وفي (تَرُدُّ) : (رُدَّ) ، وفي (تَقُومُ) : (قُمْ).

وإن كان ساكنا، أتيتَ بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن، وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضم إتباعًا لضمته وكراهية الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كعدمه.

والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة؛ لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحو: (اعلم)، و(أعْلَمُ).

فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟

قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفه؛ لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضور المأمور وحاضر الحال - يدلان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله.

فإنْ قيل: و لم كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟

قيل: لَّما كان زمن الأمر المستقبل، أُخِذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو (المضارع)

قاله ابن يعيش في (شرح المفصل) (٧/١٠٣ - ١٠٤) وانظر: «اللباب في علل البناء

=

وهو مبنيٌّ عندَ البَصْرِيِّينَ ١، ومعربٌ عندَ الكُوفِيِّينَ ٢

= ———————

والإعراب (٣٩٢/٢) و«المقدمة الجزولية» ص (٤٢) وارتشاف الضرب» (١٨٥٦/٤).

١- أي: على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون إذا كان صحيح الآخر، نحو: على ما يجزم به (اضرب)، وعلى حذف النُون في الأفعال الخمسة فِي نَحْو: (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، وعلى حذف حرف العلة فِي نَحْو: (اغزُ)، و(اخشَ)، و (ارمِ) .

وقد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل؛ فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: (إِ)، من الوَأي كالوعد وزنًا ومعنى وأصله: (إِوْئي) حذفت واوه، كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: (يوئي) لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة، وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام «الخضري» (١/٣١).

٢- حجة الكوفيين: استدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه كما ذكر ذلك ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٢٢٨):

الوجه الأول: أنهم قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في: (قم، واذهب) (لتقم ولتذهب) قال الله تعالى: {فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [يونس: ٥٨] وذُكر أنّها قراءة النبي ﷺ وقد رُوي: عن النبي ﷺ أنه قال: في بعض مغازيه: «لتأخذوا مصافكم»؛ فدل على أن الأصل في (قم: لتقم)، و(اذهب لتذهب) إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا؛ كما قالوا : (إيش) والأصل فيه: (أي شيء)، وكقولهم: (وَيْلُمِّه)، والأصل فيه: (ويلُ أُمه)؛ فحذفوا لكثرة الاستعمال؛ فكذلك ههنا.

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

والثاني: أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم؛ نحو: (لا تقم، ولا تذهب)؛ فكذلك فعل الأمر؛ نحو: (قُم واقعد)؛ لأنّ النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.

والثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتل: (اغز، ارم، اخش)؛ فتحذف الواو، والياء والألف، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرم، لم يخش)، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة

قال أبو البركات: «وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد، وقولهم: إنّ الأصل في: (قم لتقم واذهب لتذهب) إلا أنهم حذفوه ؛ لكثرة الاستعمال! **قلنا**: ليس كذلك، فإنه لو كان الأمر كما زعمتم؛ لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله؛ فلما قيل: اقعنسس واحرنجم، واعلوط)... وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله؛ دلّ على فساد ما ذهبوا إليه

وزاد ابن يعيش في (شرح المفصل) (٧/١٠٨) وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسد؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و (لَنْ) ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع، وعوامل الأسماء على ضربين: أفعال وحروف، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقية عمله، نحو: (لولا زيد)، و(هَلَا عمرُو)، ويجوز: (زيدًا ضربته) وأشباه ذلك، وما كان من الحروف، نحو: (إنّ) وأخواتها وحروف الجرّ، فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيةُ عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع» وأصله في «اللامات» للزجاجي (ص٩٥)، وشرح كتاب سيبويه» (١/٤٠٥)، وعمدة الكتاب» (ص ٢٠٠)، وشرح جمل الزجاجي (١/٤٥)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (٢/٥٤٧)

تعليق الأستاذ محمد محيي الدين: عندَهم أنَّ نحوَ: (اضْرِبْ) مجزومٌ بلامِ الأمرِ مقدَّرَةً، وأصلُه: (لِتَضْرِبْ)، فحُذِفَتِ اللامُ تخفيفاً، فصارَ (تَضْرِبْ) ثمَّ حُذِفَ حرفُ المضارعةِ

=

والمعرَبُ من الأفعالِ هو المضارِعُ، ولا يُعْرَبُ إلاَّ إذَا لم تَتَّصِلْ به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ

فمثالُ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ (هلْ تَضْرِبَنَّ)، والفعلُ معَها مبنيٌّ على الفتحِ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ الخفيفةِ والثقيلةِ ١

فإنْ لم تَتَّصِلْ به لم يُبْنَ:

– وذلك كما إذا فَصَلَ بينَه وبينَها ألفُ اثْنَيْنِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَانِّ؟) وأصلُه: هل (تَضْرِبَانِنَّ) فاجْتَمَعَتْ ثلاثُ نوناتٍ، فحُذِفَتِ الأُولَى، وهي نونُ الرفعِ؛ كَراهةَ توالِي الأمثالِ، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ) ٢

= قَصداً للفرقِ بينَ هذا وبينَ المضارِعِ غيرِ المجزومِ عندَ الوقفِ عليه، فاحْتِيجَ بعدَ حذفِ حرفِ المضارعةِ إلى همزةِ الوصل تَوَصُّلاً للنطق بالساكن – وهو الضادُ – فصارَ (اضْرِبْ) وفي هذا مِن التكلُّفِ ما ليسَ يَخْفَى

١– لا فَرْقَ في اتِّصالِ نونِ التوكيدِ بالفعلِ المضارِعِ ومباشرتِها له بينَ أنْ تكونَ ملفوظاً بها؛ كما في مِثالِ الشارِحِ، وأنْ تكونَ مُقَدَّرَةً كما في قولِ الشاعرِ، وهو الأضبطُ بنُ قُرَيْعٍ: (لَا تُهينَ الفقيرَ علَّك أَن ... تَرْكَعَ يَوْمًا، والدَّهرُ قد رفَعَهْ) فإنَّ أصلَ قولِه: (لا تُهِينَ) لا تُهِينَنْ بنونيْنِ: أُولاهما لامُ الكَلِمَةِ، والثانيةُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، وبَقِيَ الفعلُ بعدَ حذفِها مبنيًّا على الفتحِ في محلِّ جزمٍ بلامِ النهيِ، ولو لم تَكُنْ نونُ التوكيدِ مقدرةً في هذا الفعلِ لَوَجَبَ عليه أنْ يقولَ: (لا تُهِنْ)، بحذفِ الياءِ التي هي عينُ الفعلِ؛ تَخَلُّصاً من التقاءِ الساكنيْنِ، وهما الياءُ وآخرُ الفعلِ ، ثمَّ يَكْسِرَ آخرُ الفعلِ؛ تَخَلُّصاً من التقاءِ ساكنيْنِ آخريْنِ هما آخرُ الفعلِ ولامُ التعريفِ التي في أوَّلِ (الفقيرَ)؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ لا يُعْتَدُّ بها؛ إذ هي غيرُ منطوقٍ بها، فلَمَّا وَجَدْنَاهُ لم يَحْذِفِ الياءَ عَلِمْنَا أنه قد حَذَفَ نونَ التوكيدِ وهو يَنْوِيهَا.

٢– أي: بعدَ أنْ حَرَّكَ نونَ التوكيدِ بالكسرِ بعدَ أنْ كانَتْ مفتوحةً؛ فرقاً بينَها وبينَ نونِ التوكيدِ التي تَتَّصِلُ بالفعلِ المسنَدِ للواحدِ في اللفظِ، فإنَّ ألفَ الاثنيْنِ تَظْهَرُ في النطقِ =

- وكذلك يُعْرَبُ الفعلُ المضارِعُ إذا فَصَلَ بينَه وبينَ نونِ التوكيدِ واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطَبةٍ، نحوُ: (هلْ تَضرِبُنَّ يا زَيْدُونَ) و(هل تَضرِبِنَّ يا هِنْدُ)، وأصلُ (تَضرِبُنَّ) تَضرِبُونَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ الأُولَى؛ لتوالي الأمثالِ، كما سَبَقَ، فصارَ (تَضرِبُونَّ)، فحُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقاءِ الساكنيْنِ، فصارَ (تَضرِبُنَّ)، وكذلك (تَضرِبِنَّ) أصلُه (تَضرِبِينَنَّ)، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـــ: (تَضرِبُونَنَّ)

وهذا هو المرادُ بقولِه: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيا مِن نونِ توكيدٍ مباشِرٍ) ١، فشَرْطٌ في إعرابِه أنْ يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه: (أنه إذا لم يَعْرَ منه يكونُ مَبْنيًّا).

فعُلِمَ أنَّ مذهبَه أنَّ الفعلَ المضارِعَ لا يُبْنَى إلاَّ إذا باشَرَتْه نونُ التوكيدِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَنَّ يا زَيْدُ)، فإنْ لم تُباشِرْه أُعْرِبَ، وهذا هو مذهَبُ الجمهورِ٢

=

كحركةٍ مُشبَعةٍ، فلو لم تُكْسَرِ النونُ في المُثَنَّى الْتَبَسَ المُسْنَدُ للاثنيْنِ في اللفظِ بالمسندِ إلى المفردِ

١- تعليق: قيد نون التوكيد بالمباشرة، ولم يذكر ذلك مع نون الإناث؛ لأن نون الإناث لا التوكيد ونون تكون إلا مباشرة بالفعل؛ لأنها فاعل، بخلاف نونا التوكيد.

٢- تعليق: قال الناظم: ويدل على صحته : أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا - لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل؛ بل ضَعْف شبه هذه الثلاثة - أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون - وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم - فمعناها به لائق ــ بخلاف (لم، وحرف التنفيس وياء المخاطبة) بالفعل، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا؛ لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لهما

وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلانِّ وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

=

وذَهَبَ الأخفشُ إلى أنه مبنيٌّ معَ نونِ التوكيدِ، سواءٌ اتَّصَلَتْ به نونُ التوكيدِ أو لم تَتَّصِلْ

وعُقِلَ عن بعضِهم أنه مُعْرَبٌ وإنِ اتَّصَلَتْ به نونُ التوكيدِ [١]

= وأيضًا فإن الوقف على نحو: (هل تفعلين؟)، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيا لبقي بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: (هل تذكر الله؟) والأصل (تذكرنْ)، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان (لتفعلُنْ) ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عروض الوقف كما استصحب بناء (هل تذكرن؟) عند عروض التقاء الساكنين

١- **تعليق:** وعلته أمران:

أحدهما: أنه قد ثبت إعراب ما آخره ضمير بارز فيجب طرده؛ لأن العلة واحدة بإعراب المضارع من التعذر، وكون نون التوكيد من خواص الفعل، فإن قيل: فرق بينهما التركيب فلا يسلم؛ لأنه لم يعهد في الأفعال، وهو خلاف الأصل، فلا يعدل إليه بدليل، ولا دليل، ولأنه ليس كل ما اتصل بالشيء يركب معه، ويبنيان معا؛ بل إما أن يعرب لفظا كالمثنى والمجموع جمع السلامة، أو تقديرا كالمضاف إلى ياء المتكلم، وإما أن يجعل الإعراب على اللاحق لتاء التأنيث، وياء النسب، وإما أن يبنى كـ(خمسة عشر)، أو يبنى الأول في تركيب المزج، وهذا ليس من تركيب المزج؛ لأنهما لم يجعلا لفظا واحدًا، وجعلهما لفظا واحدا يحتاج إلى دليل، ولا من باب خمسة عشر)؛ لأنهما لم يضمنا حرفًا.

الثاني: أنه قد استقر في المضارع الإعراب باتفاق أمَّا عند الكوفيين: فبالأصالة، وأما عند البصري فبالمشابهة والحمل، فلا يجوز الخروج عنه إلا لموجب، ولا موجب.

=

ومثالُ ما اتَّصَلَتْ به نونُ الإناثِ: (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ)، والفعلُ معَها مبنيٌّ على السكونِ، ونَقَلَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ تعالى في بعضِ كُتُبِه [1]أنه لا خِلافَ في بناءِ الفعلِ المضارِعِ معَ نونِ الإناثِ، وليسَ كذلكَ، بل الخلافُ موجودٌ، ومِمَّن نَقَلَه الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصْفُورٍ في (شرحِ الإيضاحِ) [2]

=

وقد ردَّ بعض ذلك العلامة جمال الدين الصنعاني في «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية (٣ /١٣٩٢) بقوله: (قولكم: (إن النون من خواص الفعل) منقوض بالسين وسوف، والجوازم نحو لام الأمر وغيرها

قولكم: (تعذر اللفظ به فلا يقدر) منقوض بالمعتل كـ (يغزو) و(يرمي) فإنه قدر فيه الرفع، ونحو: (يخشى) قدر الرفع والنصب.

ثم ومن أين إنه إذا تعذر اللفظ لم يقدر الإعراب؟ هذا خلاف ما قدر تقرر في الأسماء».

١- تعليق: في شرح التسهيل» (١/٣٧) **وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:**

منها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه يبنى؛ حملا على الماضي المتصل بها، إذا أصلهما البناء على السكون فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندًا بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.

وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال؛ لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي: يبنى إذا اتصل به (ألف الجمع، أو واوه، أو ياؤه)، لكن منعه من شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع (أنا) من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالا.

وقيل: بني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء.

٢- مِمَّنْ قالَ بإعرابِه: السُّهَيْلِيُّ وابنُ دَرَسْتَوَيْهَ وابنُ طَلْحَةَ، **ورأيُهم:** أنه معربٌ بإعرابٍ مقدَّرٍ مَنَعَ من ظُهُورِه شَبَهُه بالماضِي في صيرورةِ النونِ جُزءاً مِنه، فتقولُ في نحوِ:

=

=

{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ}: يُرْضِعْنَ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدرةٍ على آخرِه، مَنَعَ ظُهُورَها شَبَهُ يُرْضِعْنَ بأَرْضَعْنَ في أنَّ النونَ قد صَارَتْ فيه جُزءاً منه.

تعليق: **قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٢٩)**: وما ذكره المصنف ابن مالك من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف **ليس بصحيح**؛ بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين، **واستدلوا** بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا؛ **قالوا**: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرا

اختبر نفسك

– ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١– يرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال

٢– مذهب الكوفيين أن الأصل في الأفعال البناء لا الإعراب

٣– نقل ضياء الدين بن العلج أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال وفرع في الأسماء

٤– الفعل الماضي من الأفعال التي اتفق النحاة على بنائها

٥– يبنى الفعل الماضي دائمًا على الفتح دون استثناء

٦– إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك سُكِّن آخره

٧– فعل الأمر معرب عند البصريين ومبني عند الكوفيين

٨– لا يعرب الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون الإناث

٩– الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة يكون مبنيًا على السكون

١٠– لا فرق بين نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في بناء الفعل المضارع

١١– إذا فصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد ألف الاثنين بقي الفعل مبنيًا

١٢– إذا فصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنه يبقى معربًا

١٣– مذهب الجمهور أن المضارع لا يبنى إلا إذا باشرتْه نون التوكيد

١٤– ذهب الأخفش إلى أن المضارع مبني وإن لم تباشره نون التوكيد

١٥– ذكر المصنف في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء المضارع مع نون الإناث، ثم بيَّن الشارح أن الخلاف موجود

١٦– الأصل في البناء عند النحاة هو السكون

١٧– بُني الفعل الماضي على الفتح لأنه أشبه الفعل المضارع في وقوعه خبرًا وصفةً وصلةً وحالًا (√)

١٨– وقوع الفعل الماضي في مواضع متعددة مثل الخبر والحال والصلة من أسباب شبهه بالمضارع

١٩– اختيرت الضمة لبناء الفعل الماضي لأنها أخف الحركات

٢٠– الفعل يدل على الحدث فقط دون الزمن، ولذلك سمي مركب المعنى

٢١– قصد النحاة من اختيار الفتحة أن يتعادل خفة اللفظ مع ثقل معنى الفعل

٢٢– يرى البصريون أن الأصل في الأسماء الإعراب

٢٣– إذا جاء الاسم على غير أصله فإنه لا يُسأل عن علة بنائه عند البصريين

٢٤- علة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في توارد المعاني عليه

٢٥- توارد المعاني يعني اجتماع معنى واحد فقط على اللفظ

٢٦- اختلاف حركة آخر الاسم قد يميز بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه

٢٧- لو كان المضارع مبنيًّا دائمًا لما أمكن تمييز المعاني المختلفة في مثل: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً

٢٨- يُعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو الجماعة أو ياء المخاطبة

٢٩- من أمثلة اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع: هل تضربنَّ يا زيدون

٣٠- حُذفت النون الأولى في (تضربونَّ) لتوالي الأمثال

٣١- مفهوم قولهم: وأعربوا مضارعًا إن عري من نون توكيد مباشر أنه إذا لم يعر منها يكون مبنيًّا

٣٢- مذهب الجمهور أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد فقط

الإجابة

– ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١– يرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال (√)

٢– مذهب الكوفيين أن الأصل في الأفعال البناء لا الإعراب (×) الإعراب

٣– نقل ضياء الدين بن العلج أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال وفرع في الأسماء (√)

٤– الفعل الماضي من الأفعال التي اتفق النحاة على بنائها (√)

٥– يبنى الفعل الماضي دائمًا على الفتح دون استثناء (×) إذا اتصل بالفعل الماضي واو الجماعة ضُمَّ آخره

٦– إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك سُكِّن آخره (√)

٧– فعل الأمر معرب عند البصريين ومبني عند الكوفيين (×) الراجح أن فعل الأمر مبني.

٨– لا يعرب الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون الإناث (√)

٩– الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة يكون مبنيًا على السكون (×) الفتح

١٠– لا فرق بين نون التوكيد الخفيفة والثقيلة في بناء الفعل المضارع (√)

١١– إذا فصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد ألف الاثنين بقي الفعل مبنيًا (×) معربا

١٢– إذا فصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنه يبقى معربًا (√)

١٣– مذهب الجمهور أن المضارع لا يبنى إلا إذا باشرتْه نون التوكيد (√)

١٤– ذهب الأخفش إلى أن المضارع مبني وإن لم تباشره نون التوكيد (√)

١٥– ذكر المصنف في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء المضارع مع نون الإناث، ثم بيَّن الشارح أن الخلاف موجود (√)

١٦– الأصل في البناء عند النحاة هو السكون (√)

١٧– بُني الفعل الماضي على الفتح لأنه أشبه الفعل المضارع في وقوعه خبرًا وصفةً وصلةً وحالًا (√)

١٨– وقوع الفعل الماضي في مواضع متعددة مثل الخبر والحال والصلة من أسباب شبهه بالمضارع (√)

١٩– اختيرت الضمة لبناء الفعل الماضي لأنها أخف الحركات (×) الفتح

٢٠– الفعل يدل على الحدث فقط دون الزمن، ولذلك سمي مركب المعنى (×) الحدث والزمن

٢١– قصد النحاة من اختيار الفتحة أن يتعادل خفة اللفظ مع ثقل معنى الفعل (√)

٢٢- يرى البصريون أن الأصل في الأسماء الإعراب (√)

٢٣- إذا جاء الاسم على غير أصله فإنه لا يُسأل عن علة بنائه عند البصريين (×) يسأل

٢٤- علة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في توارد المعاني عليه (√)

٢٥- توارد المعاني يعني اجتماع معنى واحد فقط على اللفظ (×)

٢٦- اختلاف حركة آخر الاسم قد يميز بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه (√)

٢٧- لو كان المضارع مبنيًّا دائمًا لما أمكن تمييز المعاني المختلفة في مثل: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً (√)

٢٨- يُعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو الجماعة أو ياء المخاطبة (√)

٢٩- من أمثلة اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع: هل تضربنَّ يا زيدون (√)

٣٠- حُذفت النون الأولى في (تضربونَّ) لتوالي الأمثال (√)

٣١- مفهوم قولهم: وأعربوا مضارعًا إن عري من نون توكيد مباشر أنه إذا لم يعر منها يكون مبنيًّا (×)

٣٢- مذهب الجمهور أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد فقط (×)

الحروف مبنية

وكلُّ حرفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنَا والأصلُ في الْمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا ١

ومنهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وَضَمْ كـ: (أينَ أَمْسِ حيثُ والساكنُ كَمْ) ٢

الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ؛ إذ لا يَعْتَورُها ما تَفْتَقِرُ في دَلالتِها عليه إلى إعرابٍ، نحوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ مُستفادٌ مِن لفظِ (مِن) بدونِ الإعرابِ.

والأصلُ في البِناءِ أنْ يكونَ على السكونِ؛ لأنَّه أخفُّ من الحركةِ ٣، ولا يُحَرَّكُ المَبْنِيُّ إلاَّ لسببٍ؛ كالتخَلُّصِ مِن الْتِقَاءِ الساكنيْنِ٤

١- (كلُّ) مبتدأٌ، وكلُّ مضافٌ و(حرفٍ) مضافٌ إليه، (مُسْتَحِقٌّ) خبرُ المبتدأِ، (لِلْبِنَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمُسْتَحِقٌّ، (والأصلُ) مبتدأٌ، (في المبنيِّ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بالأصلِ، (أنْ) مصدريَّةٌ، (يُسَكَّنَا) فعلٌ مضارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ منصوبٌ بأنْ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى المبنيِّ، وأنْ وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مصدرٍ خبرُ المبتدأِ، **والتقديرُ**: والأصلُ في المبنيِّ تَسْكِينُه، والمرادُ كونُه ساكناً

٢- (ومِنهُ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مقدَّمٍ، (ذُو) مبتدأٌ مؤخَّرٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لأنَّه من الأسماءِ الستَّةِ، وذو مضافٌ و(فَتْحٍ) مضافٌ إليه، (وذُو) معطوفٌ على ذُو السابقِ، (كَسْرٍ) مضافٌ إليه، (وضَمٍّ) معطوفٌ على كسرٍ بتقديرِ مضافٍ؛ أي: وذو ضَمٍّ، (كأَيْنَ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، (أَمْسِ حيثُ) معطوفانِ على أينَ بحرفِ عطفٍ محذوفٍ، (والسَّاكِنُ) الواوُ عاطفةٌ أو للاستئنافِ، الساكنُ: مبتدأٌ، (كَمْ) خبرُ المبتدأِ، ويجوزُ العكسُ.

٣- **تعليق**: يضاف أن الأصل عدم الحركة، ولا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي ذلك، فإذا جاء على الأصل فلا يسأل عن سبب بنائه؛ لأنه جاء على أصله الذي هو البناء .

٤- **تعليق**: ذكر النحاة عدة أسباب لتحريك المبني، منها:

أ- التقاء الساكنين كأين وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، وأصل حركة غير التقائهما: الفتح، ولا يعدل عنها إلا للاتباع نحو (مذ)،

=

وقد تكونُ الحركةُ فتحةً كـــ: (أينَ وقامَ وإنَّ) ١

وقد تكونُ كسرةً كـــ: (أمسِ وجَيْرِ) ٢

= _____

ب- كون المبني على حرف واحد، وهو معرض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالساكن، فحرك لذلك نحو (واو) العطف و(فائه) و(همزة الاستفهام)

ج- كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها كـــ (لام الابتداء)

١- تعليق: من أسباب الفتح:

أ- الخفة كما في (أين).

ب- مجاورة الألف، كما في (أيان)

ج- الفرق بين أداتين نحو (يا لزيد لعمرو) كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبًا في نحو: (لَمُوسَى عَبْدٌ)

د- الاتباع؛ كـــ (كيف)؛ بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة. (انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/٣٠٨-٣٠٩)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/٤٦-٤٧) والخضري (١/٣١)، و«الصبان» (١/٦٤ - ٦٦)

(**قامَ**): سبب تحريكه: التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة تخفيفا للخفة

٢- تعليق: من أسباب الكسرة:

أ- التقاء الساكنين نحو (أمس).

ب- الإشعار بالتأنيث نحو(أنتِ) إذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث

ج- الفرق بين أداتين نحو لام الجر، كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء نحو: (لَموسى عبدٌ).

د- الاتباع؛ كذهِ وتهِ

(**أمسِ**): هذا مثال لما بني على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر، وحرف التعريف عليه في نحو (بالأمس)، ولصحة الإسناد إليه وبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة (توضيح المقاصد والمسالك» (٣٠٨١ - ٣٠٩)، =

وقد تكونُ ضَمَّةً كـــ: (حيثُ)، وهو اسمٌ، و(مُنْذُ) وهو حرفٌ إذا جَرَرْتَ به ١

وأمَّا السكونُ فنحوُ: (كَمْ واضْرِبْ وأَجَلْ).

وعُلِمَ مِمَّا مَثَّلْنَا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ لا يكونُ في الفعلِ، بل في الاسمِ والحرفِ

وأنَّ البناءَ على الفتحِ أو السكونِ يكونُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ ٢

= وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/٤٦-٤٧) و«الخضري (١/٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ - ٦٦)، والمطالب السنية» (١/٣١٩).

١- **تعليق:** قال ابن هشام في (المغني) (١/١٠٩): (جير - بالكسر - على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف: حرف جواب بمعنى: نعم ...)

(**حيث**): هذا مثال لما بني على الضم ، وهو اسم لدخول (من) عليه في نحو : {وَمِنْ حَيْثُ خرجتَ} [البقرة : ١٤٩] وبني لشبهه بالحرف شبها افتقاريًا إلى جملة افتقارًا لازما، وحرك فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة على أشهر اللغات، حملا لها على أسماء الغايات ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة (توضيح المقاصد والمسالك (١/٣١١)، و«الخضري» (١/٣٢)، و«المطالب السنية» (١/٣٢١)

(**مذ، منذُ**): اسمان إذا رفع نحو: (ما رأيته منذ)، أو (مذ يومان) فهما إما مبتدأ، والمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بيني وبين رؤيته يومان، ولعل علة بنائها حينئذ: شبه الحرف في الجمود؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها، ويلزمان الرفع «الخضري» (١/٣٢).

٢- ذَكَرَ الناظِمُ والشارحُ أنَّ مِن المبنيَّاتِ ما يكونُ بناؤُه على السكونِ، ومنه ما يكونُ بناؤُه على حركةٍ من الحركاتِ الثلاثِ.

واعْلَمْ أنه يَنُوبُ عن السكونِ في البناءِ الحذفُ، والحذفُ يَقَعُ في موضعيْنِ:

الأوَّلُ: الأمرُ المعتلُّ الآخِرِ، نحوُ: (اغْزُ وارْمِ واسْعَ)

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

والثاني: الأمرُ المسندُ إلى ألفِ اثنيْنِ أو واوِ جماعةٍ أو ياءِ مخاطبةٍ، نحوُ: (اكْتُبَا واكْتُبُوا واكْتُبِي)

وأنه يَنُوبُ عن الفتحِ في البناءِ شيئانِ:

أوَّلُهما: الكسرُ، وذلك في جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا وَقَعَ اسْماً للا النافيةِ للجِنسِ، نحوَ: (لا مُسْلِماتِ).

وثانيهما: الياءُ، وذلك في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ والمثنَّى إذا وَقَعَ أحدُهما اسماً للا النافيةِ للجنسِ أيضاً، نحوُ: (لا مُسْلِمين)

وأنه يَنُوبُ عن الضمِّ في البناءِ شيئانِ:

أحدُهما: الألفُ، وذلك في المثنَّى إذا وَقَعَ مُنادًى نحوَ: (يا زيدانِ)

وثانيهما: الواوُ، وذلك في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ إذا وقَعَ منادًى أيضاً، نحوَ: (يا زَيْدُونَ).

تعليق: **قوله**: (**وَمِنْهُ** ...) إلخ، فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو (يا زيدان ويا زيدون) وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: (لا مسلمات ولا مسلمين)، لا الألف خلافًا لما في النكت

وأما نحو: «لا وترَانِ في ليلة»؛ ففتحه مقدر؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو لا أبا لك، فهو على قول سيبويه: إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب مبني، كما سيأتي في باب (لا) وعلى كونه غير مضاف: إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافًا، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضًا بناء على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله: (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ) «الخضري» (١/٣٣).

تنبيه: واعلم أن حرف البناء - لا يكون إلا ظاهرًا كما مثل، وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كـــ: (ضرب وضربت)، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة؛ لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته =

= ــــــــــــــــــــــــــــ

للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها، وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء؛ أفاده الأمير «الخضري» (١/٣٣).